مزوز والمواطنون العرب

حنين نعامنة[1]

تناول العديد من الشخصيات الجماهيرية المستشار القضائي للحكومة السابق، ميني مزوز، بالإطراء والمديح وقضوْا بأنه عزّز من مبدأ سلطة القانون. وقد تطرق مزوز بنفسه إلى فترة ولايته على أنها "العصر الذهبي" للعلاقات بين شرطة إسرائيل وبين جهاز الادعاء العام. ولخص القاضي المتقاعد ميشيئيل حيشين بقوله إنّ مزوز أثبت عدم وجود أيّ شخص منيع أمام القانون في إسرائيل. إلا إنّ هذه الإطراءات إلى جانب مقولات النقد الأخرى، تجاهلت كلها تعامل مزوز مع القضايا التي تخص المواطنين العرب.

لم تمضِ أيام قليلة على مصادقة الكنيست لقانون يمنح عفوًا جارفًا للجانحين الذي اتهموا بممارسة الاحتجاجات غير القانونية ضدّ فك الارتباط عن غزة، حيث شُرّع هذا القانون على خلفية دعم مزوز المتواصل لسياسة منح العفو لمعارضي فك الارتباط.[2] إلا أنّ النيابة العامة وبدعم من مزوز لم تتردّد في اعتقال العشرات من المتظاهرين من المواطنين العرب الذين خرجوا خلال العدوان الأخير على غزة للتظاهر والاحتجاج ضد العدوان، رغم عدم إخلالهم "بالأمن العام"، وقُدمت لوائح اتهام فورية ضدّهم وبشكل مُمنهج، في حين كان حوالي نصف المعتقلين من القاصرين. وقد اعتقل غالبية المتهمين إلى حين الانتهاء من الإجراءات القانونية ضدهم.[3] وتجسّد أحد أكبر وأشدّ أفشال مزوز في قراره إغلاق ملفات التحقيق ضد جميع المشتبهين بالضلوع في قتل ثلاثة عشر شابًا فلسطينياً إبان أحداث "أكتوبر 2000". وفي ملخص قراره كتب مزوز: "حقًا، النتيجة المتمثلة في قتل 13 شخصًا في هذه الأحداث هي حصيلة صعبة ومقلقة. ومع ذلك، فإنّ القانون الجنائي واحد لا يتجزأ وهو يحوي نظمًا صارمة تتعلق بالمسؤولية الجنائية والتقديم للمحاكمة".[4] إلا أنّ مزوز نفسه أثبت من خلال ممارساته أنّ الأمور تختلف عمّا قاله وأنّ إسرائيل لا تسير وفق قانون جنائيّ واحد لا يتجزّأ، بل وفق منظومتيْن: المسار اليهودي والمسار العربي. واحتجاجًا على قرار مزوز خرجت الجماهير العربية في تظاهرة في شباط 2008 في مدينة سخنين، شكّلت كبرى المظاهرات التي خرج بها الفلسطينيون في إسرائيل منذ يوم الأرض في العام 1976، حيث شارك فيها عشرات آلاف من جميع أرجاء البلاد، احتجاجًا على إغلاق ملفات أكتوبر مطالبة بوقف السياسة التمييزية التي تنتهجها سلطات تطبيق القانون ضدهم.

وأشار تقرير "لجنة أور" التي حققت في أحداث "أكتوبر 2000" إلى أنّ الشرطيين والمسؤولين عنهم هم المسؤولون عن إطلاق النار غير المبرّر والمخالف لتعليمات إطلاق النار، الأمر الذي أدّى إلى قتل وإصابة الكثيرين. وكذا الأمر بما يخصّ الاستعانة بالقناصة لتفريق المظاهرات التي كانت مخالفة للقانون. ورغم أنّ "لجنة أور" ذكرت أسماء الكثيرين من الشرطيين الذين كانوا ضالعين في إطلاق النار، إلا أنّ مزوز قرر عدم وجود ما يكفي من الأدلة لتقديم أيّ شرطيّ للمحاكمة، كما أنه لم يسعَ من أجل تقديم أيٍّ منهم إلى المحاكمة التأديبية. حتى إنّ مزوز دافع في المحكمة العليا عن قرار وزير الأمن الداخلي بترقية ضابط الشرطة بنتسي

---

[1] الكاتبة محامية في "عدالة"– المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل

[2] قانون إيقاف الإجراءات ومحو الملفات في قضيّة خطة الانفصال، 2010

[3] ينظر تقرير "الاحتجاج المحظور" – عدالة:
http://www.adalah.org/features/prisoners/protestors%20report%20summary.pdf

[4] قرار المستشار القضائي السابق (شباط 2008)، ينظر: http://adalah.org/ara/october2000.php

ومثل مزوز أمام المحكمة العليا ودافع من دون أيّ تحفظ عن قرارات تمييزية وعنصرية اتخذتها الحكومة ووزراؤها ضد المواطنين العرب. وحتى حين قضت "العليا" بأنّ قرارًا معينًا يتّسم بالعنصرية ويستوجب إدخال تعديلات عليه، لم يهتمّ مزوز بأن تقوم السلطات بتطبيق قرار الحكم، وحتى أنه دافع عن تجاوزاتها. مثال على ذلك عدم تطبيق قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر في العام 2006، حين قضت بأنّ شمل أربع قرى عربية في قائمة البلدات الـ 550 المصنفة كمناطق أفضلية قومية "أ"، يشير إلى أنّ سياسة الحكومة في هذا المجال تتسم بالتمييز المتطرف ويجب إلغاء هذه السياسة خلال سنة واحدة. كما دافع مزوز عن عدم تطبيق قرار الحكم، الذي لم يُطبق حتى يومنا هذا.[٦]

يمكننا الإشارة إلى فشل آخر كبير في أداء مزوز المتمثل في موقفه المتعلق بالقانون الذي يمنع لمّ شمل العائلات، حيث أنّ تعليمات القانون العنصرية انضمت إلى الخطاب الذي استعان به ممثلو مزوز الذين سعوا ودافعوا عن تشريع القانون أمام المحكمة العليا، حيث تميّز هذا الخطاب بالقوموية والتطرف الكبير. فقد تعاملت هذه مع الشعب الفلسطيني على أنه عدو برمّته، وأنّ كلّ فلسطيني هو إرهابي محتمل وأنّ الوضع الراهن هو وضع حرب يمثُل فيه شعب ضد شعب آخر.[٧] وليس من قبيل الصدفة أنّ عدد القوانين العنصرية ضد العرب، والتي شُرعت في فترة مزوز، هو الأعلى منذ سنوات الخمسين.

يُقيَّم مبدأ المساواة أمام القانون في الدول الديمقراطية وفق موقف سلطات تطبيق القانون تجاه الأقلية والدفاع عن حقوقها الدستورية. لقد عززت سلطات تطبيق القانون بقيادة مزوز التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل، وبهذا داست مبدأ سلطة القانون بقوة وبفظاظة ودون مراعاة لأي من حقوقهم الدستورية والجماعية.

---

[5] المحكة العليا 4585/06 **لجنة ذوي شهداء أكتوبر 2000 ضد وزير الأمن الداخلي**، (لم يُنشر، صدر في يوم 24.10.06)

[6] المحكة العليا 11163/03 **لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية ضد رئيس الحكومة**، (لم يُنشر، صدر في يوم 23.11.08)

[7] المحكة العليا 7052/03 **عدالة ضد وزير الداخلية**، (لم يُنشر، صدر في يوم 14.5.06)